# دور سياسات معاملة المهاجرين غير الشرعيين في احتواء ظاهرة الهجرة غير الشرعية

# *The Role of Policies the Treatment of Illegal Immigrants in Containing the Phenomenon of Illegal Immigration*

عباسي سهام *

المركز الجامعي بريكة، الجزائر، simah.driot@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/09/02 تاريخ القبول: 2020/09/10

**ملخص:**

تعتبر ظاهرة الهجرة غير الشرعية من الظواهر المعاصرة، التي بذل المجتمع الدولي عديد الجهود لمواجهتها، وفي هذا المجال برزت عدة آليات ترمي إلى احتواء هذه الظاهرة، انطلاقا من سياسة التعامل مع المهاجرين غير الشرعيين، التي كانت تنطلق من حماية المهاجر غير الشرعي باعتباره ضحية، ثم تحولت إلى العفو عنه قصد الاستفادة منه بالدولة التي هاجر إليها، لتتحول بعد ذلك إلى عقابه وردعه، تحت مبرر الخطر الذي يمكن أن يشكله على أمن الدولة التي هاجر إليها، ومع تعدد هذه السياسات، لابد على الدولة أن تتبع السياسة التي تناسبها لاحتواء ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

**الكلمات المفتاحية:** الهجرة؛ الهجرة غير الشرعية؛ المهاجر غير الشرعي؛ الأمن؛ سياسات معاملة المهاجرين غير الشرعيين.

***Abstract:***

*Illegal immigration is a contemporary phenomenon, which the international community made a lot of efforts to confront it., In this regard, several mechanisms have emerged aimed at containing this phenomenon, based on the policy of dealing with immigrants which protected illegal immigrants as a victim and then turned to amnesty for him in order to benefit from him in the country to which he immigrated, then turned into Punishing and deterring him, for the reason of the danger that he may pose to the security of the country to which he immigrated. With the multiplicity of these policies, the state should adopt the policy that suits it to contain the phenomenon of illegal immigration.*

***Keywords:*** *Immigration; Illegal Immigration; Illegal Immigrant; Security; Immigrants Treatment Policies.*

* المؤلف المراسل

**مقدمة:**

لقد وُجِدَت ظاهرة الهجرة منذ وجود البشرية، ومع تطور المجتمعات وتنامي تداعيات التَمَلُّك والاستقرار وظهور الدولة بمفهومها الحديث، أصبحت حركة التنقل بين الحدود تقوم على أساس احترام الأُطر القانونية التي يشكل انتهاكها فعلا مجرما اصطلح عليه «الهجرة غير الشرعية» ويوصف مرتكبه بأنه «مهاجر غير شرعي».

ولأن مُسَبِّبات الهجرة ودوافعها مختلفة؛ وقد ترجع إلى عدم الاستقرار وخاصة عدم الاستقرار الأمني، إضافة إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ما يجعل من المهاجر غير الشرعي طرف ضعيف يحتاج إلى الحماية.

ولأن الدولة قد لا يكون لديها مانع أو قد لا يلحقها ضرر من استقبال الأجانب حتى لو كانوا مهاجرين غير شرعيين، بل قد تحتاج نظرا لظروفها الداخلية وخاصة ظروفها الاقتصادية إلى الاستفادة منهم، ما يجعل من المهاجر غير الشرعي شخص يحتاج إلى العفو كي يتم **إدماجه** في المجتمع الذي هاجر إليه.

ولأن الهجرة غير الشرعية قد تكون لها تداعيات سلبية على الدولة التي تمت الهجرة إليها، بالنظر للتهديدات التي يمكن أن تَطال أمنها من جهة، ونظرا لأن فعل الهجرة يشكل خرقا للقواعد القانونية المنظمة لتنقل الأفراد عبر الحدود من جهة ثانية، فإن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تعد فعلا مجرما، ما يجعل من المهاجر غير الشرعي شخصا يحتاج إلى العقاب والردع.

وعليه فإنه بالنظر للمعطيات السابقة من جهة، وبالنظر إلى تداخل الفواعل المعنية بمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية واختلاف الأساليب المُنتهجة من طرف هاته الفواعل لاحتوائها من جهة ثانية، فقد تعددت السياسات الخاصة بمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، التي اختلفت استراتيجيات التعامل معها باختلاف الأطر الزمنية والمكانية التي تمت فيها الهجرة من جهة، وباختلاف السياسات القانونية المتبعة والأوضاع السائدة في الدول المهاجر إليها من جهة ثانية.

وبالتالي تبدو دراسة سياسات التعامل مع المهاجرين غير الشرعيين كآلية لاحتواء ظاهرة الهجرة غير الشرعية من المواضيع الجديرة بالدراسة والبحث، وذلك لكون التعامل مع هؤلاء المهاجرين لا يكون دوما باعتبارهم مجرمين خرقوا قوانين عبور الحدود، وحتى لو تم اعتبارهم كذلك فإنه يمكن التعامل معهم واحتواء الظاهرة وفقا لظروف وسياسة كل دولة تجاههم، لأن الهجرة غير الشرعية قد تكون ظاهرة يمكن احتواؤها وليست دوما ظاهرة لابد من مواجهتها.

من هذا المنطلق فإن الإشكالية التي يمكننا طرحها بصدد هذه الدراسة نصوغها ضمن السؤال التالي: إلى أي مدى يمكن أن تساهم سياسات معاملة المهاجرين غير الشرعيين في احتواء ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟

وهي الإشكالية التي يمكننا أن نجيب عنها من خلال ابتاع المنهج التحليلي مع الاستعانة بالمنهجين الوصفي والاستقرائي، وذلك من خلال تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة الهجرة غير الشرعية.

المحور الثاني: حماية المهاجرين غير الشرعيين كآلية لاحتواء ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

المحور الثالث: العفو عن المهاجرين غير الشرعيين كآلية لاحتواء ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

المحور الرابع: عقاب المهاجرين غير الشرعيين كآلية لاحتواء ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

وذلك وفقا للتفصيل الموالي:

**المحور الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة الهجرة غير الشرعية**

يقتضي منا معرفة سياسات التعامل مع المهاجرين غير الشرعيين كآلية لاحتواء ظاهرة الهجرة غير الشرعية انطلاقا من كيفيات معاملة المهاجرين، أن نتطرق إلى تعريف الهجرة غير الشرعية والمهاجر غير الشرعي، وهو ما سنحاول تناوله من خلال تقسيم هذا المحور إلى النقطتين المواليتين:

**أولا: تعريف الهجرة غير الشرعية**

إن الهجرة كمصطلح في حد ذاته لا يحمل معنى أو مفهوم أو دلالة سلبية، بل على العكس من ذلك فهو مصطلح يشير إلى معنى التبادل والتنقل في العالم[1]، فالهجرة حق إذا ما تمت عملية خروج المهاجر من دولته والدخول إلى إقليم دولة أخرى بشكل قانوني، أي عبر المعابر المخصصة لذلك، مع إتمام المقتضيات الإدارية اللازمة[2]، والهجرة هي ترك بلد والالتحاق بغيره منذ الميلاد أو منذ مدة طويلة بقصد تحسين الوضعية بالعمل[3]، والهجرة تكون شرعية حينما تكون مطابقة للقانون النافذ[4].

أما الهجرة غير الشرعية[5] فهي مصطلح حديث النشأة مقارنة مع مصطلح الهجرة، وقد سميت بعدة تسميات أهمها: الهجرة غير المشروعة، الهجرة غير القانونية، الهجرة السرية، وقد استعمل الملتقى الدولي للهجرة المنعقد عام 1999 ببانكوك مصطلح الهجرة غير القانونية، استنادا إلى كونها تتم بواسطة شبكات إجرامية مختصة بتهريب المهاجرين، وهي نفس التسمية التي تبناها المشرع

الجزائري في قانون العقوبات ضمن المادة 175مكرر01 من قانون العقوبات المعدل بموجب القانون 01/09[6].

والهجرة غير الشرعية هي تلك الهجرة التي يدخل فيها المهاجرين البلد بدون تأشيرات أو أذونات دخول مسبقة أو لاحقة[7]، من خلال الاجتياز غير القانوني للحدود دخولا أو خروجا من التراب الوطني للدولة[8].

ووهي بذلك مفهوم يستعمل للدلالة على عدم قانونية الهجرة نتيجة مخالفتها للتشريعات النفاذة في الدولة المهاجر إليها، وهي الهجرة التي تتم في إطار خرق أو انتهاك التنظيم والقواعد الإدارية التي تضبط تدفق المهاجرين[9].

**ثانيا: المهاجر غير الشرعي**

المهاجر هو كل مواطن يغترب بهدف البحث عن عمل أو الالتحاق بالزوج أو الزوجة أو بباقي الأقارب الذين هاجروا لنفس الغرض أو غيره من الأغراض المشروعة[10]، وهو كل من يغادر بلده للإقامة ببلد أجنبي؛ إقامة دائمة أو لمدة طويلة لقضاء حاجات يراها ضرورية[11].

والمهاجر غير الشرعي هو المهاجر الذي:

- يعبر حدود الدولة خلسة عن الرقابة المفروضة.

- يدخل إقليم دولة بصفة قانونية وبترخيص إقامة، ثم يمدد إقامته لمدة أطول من المدة المرخص له بها.

- يرخص له العمل بموجب عقد ويخالف هذا العقد؛ سواء بتخطي المدة المحددة له أو بالقيام بعمل غير مرخص به بموجب العقد[12].

- وقد استعملت تسمية «الأشخاص بدون وثائق» في الملتقى الدولي للسكان والتنمية لعاد 1994، لأن مصطلح المهاجر غير الشرعي أو غير القانوني يحمل طابع التجريم[13]، لكن سرعان ما تم استعمال مصطلح المهاجر غير الشرعي، نظرا لكون هذا الأخير يقوم بفعل الهجرة مخالفة للقواعد القانونية المنظمة لعملية تنقل الأفراد.

وعلى هذا الأساس يتضح بأن ظاهرة الهجرة بصفة عامة ومنها ظاهرة الهجرة غير الشرعية يمكننا أن نعطي لها أحسن تعريف وذلك انطلاقا من الشخص الذي يقوم بالهجرة أو الهجرة غير الشرعية وهو المهاجر أو المهاجر غير الشرعي.

وعليه يمكننا القول بأن الهجرة غير الشرعية هي:

- مغادرة الأشخاص لإقليم دولة ما بطريقة غير مشروعة ومن غير المعابر أو المنافذ المخصصة لذلك، أو عبر هذه المنافذ أو المعابر لكن باستعمال طرق مخالفة للقانون.

- دخول الأشخاص لإقليم دولة ما بطريقة غير مشروعة ومن غير المنافذ أو المعابر المخصصة لذلك، أو عبر هذه المنافذ أو المعابر لكن باستعمال طرق مخالفة للقانون.

- مغادرة الأشخاص لإقليم دولة ما ودخولهم إقليم دولة أخرى وفقا للطرق القانونية وعبر المنافذ المخصصة لذلك، ثم البقاء في إقليم الدولة الثانية وعدم العودة لإقليم الدولة الأولى، وذلك بعد انتهاء المدة المحددة قانونا في وثائق الشخص المتنقل الذي ينتقل وصفه من مهاجر إلى مهاجر غير شرعي.

وعليه فالهجرة غير الشرعية مفهوم ينصرف إلى ذلك التصرف الذي ينطوي على تنقل الأشخاص (المهاجرين) عبر الحدود (من دولة إلى أخرى) بما يخالف الأطر القانونية والإجراءات الإدارية لتنقل الأشخاص سواء بالنسبة للدولة المهاجر منها أو المهاجر إليها.

**المحور الثاني: حماية المهاجرين غير الشرعيين كآلية لاحتواء ظاهرة الهجرة غير الشرعية**

ينظر البعض إلى المهاجرين غير الشرعيين، على أنهم ضحايا وفئات ضعيفة يجب حمايتها، لأن الظروف المحيطة بهم هي التي دفعتهم للهجرة غير الشرعية [14].

لذلك لابد من النظر للهجرة غير الشرعية على أنها مشروع يحتاج إلى إدارة وليس مشكلة يجب حلها، وبذلك لا يجب النظر إلى الهجرة بصفة عامة (ومنها الهجرة غير الشرعية) على أنها ذات تأثير سلبي على المجتمعات المضيفة[15]، وعليه فإنه يجب النظر للمهاجرين غير الشرعيين وفقا للأسس المبنية على احترام حقوق الأنسان وقانون اللجوء لحماية المهاجرين المعرضين للخطر[16].

وعليه سنتطرق ضمن هذا المحور إلى المبررات المعتمدة كأساس لحماية المهاجرين غير الشرعيين، ثم معايير هاته الحماية، وذلك من خلال تقسيمه إلى النقطتين المواليتين:

**أولا: المبررات المُسَوِّغة لحماية المهاجرين غير الشرعيين كآلية لاحتواء ظاهرة الهجرة غير الشرعية**

تستند المطالب الرامية إلى حماية المهاجرين غير الشرعيين إلى ضرورة اعتبار هؤلاء بمثابة لاجئين، خاصة وأن البعض منهم يحتاج إلى الحماية فعلا، وعلى هذا الأساس ساهمت اللجنة

الخاصة باللاجئين والأشخاص المنقولين في إطار المنظمة الدولية للاجئين في التماس حلول للاجئين والمشردين، وبذلك تمكنت هذه اللجنة على سبيل المثال لا الحصر بـ:

- تقديم المساعدة لضحايا النازية ومساعدتهم على استرجاع أموالهم.
- تقديم المساعدة للاجئين المهاجرين إلى استراليا.
- مكنت اللجنة العديد من المهاجرين واللاجئين من الأندماج في المجتمعات التي هاجروا إليها، وذلك بفضل تشغيلهم ومنحهم بطاقات عمل والحق في التعليم[17].

والواقع أن المسوغات التي يوردها هذا الاتجاه تنبع من كون المهاجر غير الشرعي لا يقوم بعملية الهجرة، إلا إذا كان مضطهدا أو معرضا للاضطهاد، فالأشخاص يهاجرون إمّا يحثا عمّا فقدوه في بيئتهم أو هروبا من اضطهاد يمارس عليهم، فالعديد من الهجرات سواء الشرعية أو غير الشرعية منذ القدم كانت انعكاسا للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ...إلخ[18].

ومن هذا المنطلق فالمهاجر غير الشرعي بحاجة إلى الحماية، وتفرض الضرورة بالتالي معاملته كلاجئ وليس كمهاجر غير شرعي، والأمثلة في هذا الصدد بالواقع العملي كثيرة نشير منها إلى:

• كون القطاع الزراعي في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى الذي يمثل حوالي 60% من إجمالي اليد العاملة في المنطقة ويساهم بـ 60% من الدخل الإجمالي لهذه الدول، قد تعرض للضرر الشديد، وذلك بسبب تقلص المساحات الزراعية وجفاف مصادر المياه وازدياد ظاهرة التصحر ...إلخ، كل ذلك دفع بالملايين من الأشخاص اضطرارا إلى البحث عن مواطن تتوفر فيها شروط البقاء على الحياة.

• أن الصراع في شمال مالي بين متمردي الطوارق والجيش المالي في مارس 2012 ، ضاعف من عدد المهاجرين الفارين من منطقة الحرب داخل مالي، واتجاههم نحو دول الجوار، فالجزائر على سبيل المثال لوحدها قد استقبلت حوالي 30 ألف شخص وبوكينفاسو قد استقبلت لوحدها أزيد مكن 38 ألف شخص[19] خلال فترة عدم الاستقرار الأمني في مالي.

وما يزيد من تبرير حماية المهاجر غير الشرعي أن هذا الأخير يخاطر بحياته للهروب من الأوضاع التي يعيشها في بلده، حيث يتعرض المئات من المهاجرين غير الشرعيين للموت إما خنقا داخل الشاحنات التي هاجروا بها أو غرقا بسبب حدوث أضرار بالقوارب التي تسللوا بها أو بسبب الجوع والعطش بسبب نفاذ مؤنهم[20].

فقد بينت التقارير أن المهاجرون عند عبورهم المناطق البحرية على سبيل المثال في أحيان كثيرة يحشرون في مركبات مكتظة وقد يتركهم المهربون دون ماء وغذاء، وقد تنقطع بهم السبل في الصحراء نتيجة تعطل مركباتهم وقد يسقطون من مركبات مزدحمة أو يتركون إذا مرضوا، فرحلات الهجرة غير الشرعية عبر البحر الأبيض المتوسط على سبيل المثال ورغم عدم وجود تقديرات موثوقة لعدد المهاجرين الذين يموتون أثناء الرحلات إلا أن الأدلة القولية تشير إلى أن حالات الوفاة بينهم شائعة؛ إذ تشير التقديرات مثلا إلى أن ما يزيد عن 13000 شخص قد غرقوا محاولين عبور وسط وغرب البحر المتوسط منذ عام 2014[21].

**ثانيا: معايير حماية المهاجرين غير الشرعيين كآلية لاحتواء ظاهرة الهجرة غير الشرعية**

لقد اعتبر العمل الدولي من خلال أعمال المنظمة الدولية للاجئين التابعة للأمم المتحدة؛ في الكثير من الأحيان المهاجر غير الشرعي بمثابة لاجئ، ومن ذلك إضفاء صفة اللاجئ على المهاجرين – غير الشرعيين- الذين غادروا بلدان إقامتهم في الحالات التالية:

- كونهم من ضحايا للنازية أو الفاشية، سواء تمتعوا بصفة لاجئ أو لم يتمتعوا بها.

- كونهم من الجمهوريين الإسبان أو الضحايا الآخرين لهجمات الملكيين في إسبانيا، سواء تمتعوا بصفة لاجئ أو لم يتمتعوا بها.

- الذين كانوا يتمتعون بصفة لاجئ قبل نشوب الحرب العالمية الثانية والذين تعرضوا للاضطهاد بسبب عنصري أو ديني أو جنسي أو بسبب آرائهم السياسية.

- وبصفة عامة كل شخص غادر أو أجبر على مغادرة وطنه أو مكان إقامته.

مع ملاحظة أنه لا يمكن أن يتمتع هؤلاء بصفة لاجئ إلا إذا كان يمكن إرجاعهم لبلدانهم الأصلية، ويتم التغاضي عن هذا الشرط في حالتين هما:

• الخوف من تعرضهم للاضطهاد في حالة إرجاعهم بسبب العرق أو الدين أو الجنس أو الآراء السياسية التي لا يجب أن تكون مخالفة لمبادئ الأمم المتحدة.

• وجود أسباب عائلية تحول دون إرجاعهم، مثل الخوف من تعرض عائلاتهم للاضطهاد في حالة رجوعهم[22].

إضافة إلى هذه المعايير نلاحظ بأن منظمة الهجرة الدولية تواصل الدعوة لحماية حقوق الأنسان لجميع المهاجرين بما فيهم المهاجرين غير الشرعيين، وذلك مع الأخذ في الاعتبار مصالح البلدان والمجتمعات التي هاجروا منها أو التي هاجروا إليها[23] كأساس أو كمعيار لتحقيق تلك الحماية[24].

- وبالتالي يبدو بأن معايير حماية المهاجرين غير الشرعيين كآلية لاحتواء ظاهرة الهجرة غير الشرعية تتجسد في المفهوم الواسع الذي حددته المنظمة الدولية للاجئين التي أخذت على عاتقها مهام المندوبية السامية لعصبة الأمم واللجنة الحكومية للاجئين وإدارة الأمم المتحدة للإغاثة والتعمير، وهو مفهوم واسع ينطبق على كل شخص غادر بلاده أو موطن إقامته أو أجبر على مغادرته بسبب ما تعرض له من معانات أو أخطار، مفهوم المفهوم الذي من خلاله يمكن تلخيص معايير حماية المهاجرين غير الشرعيين كآلية لاحتواء ظاهرة الهجرة غير الشرعية في كون المهاجر ضحية؛ الأمر الذي يجعله بحاجة إلى الحماية شأنه شأن اللاجئ، وهو ما يجعله في هذه الحالة يتمتع بالحماية التي يتمتع بها اللاجئ وبالتالي لابد أن يتم إعادته إلى بلده كقاعدة عامة، إضافة إلى أن حماية المهاجرين غير الشرعيين ومنحهم ذات الحماية التي يتمتع بها اللاجئين تعتبر كاستثناء فقط ولا يمكن الأخذ بها كقاعدة عامة، أي لا يمكن تطبيقها على جميع المهاجرين غير الشرعيين.

* وعليه نلاحظ بأن حماية المهاجرين غير الشرعيين كآلية لاحتواء ظاهرة الهجرة غير الشرعية يعد طريقة لحماية المهاجرين غير الشرعين، وذلك بالنظر لكون هؤلاء في حالة ضعف وبحاجة إلى الحماية، غير أن الملاحظ أيضا أن حماية هؤلاء المهاجرين غير الشرعين ليست حماية مطلقة، حيث أنها لابد أن تتناسب مع المسوّغات التي وضعت لها من جهة، وتتفق مع المعايير التي لابد أن تستند إليها من جهة أخرى.

**المحور الثالث: العفو عن المهاجرين غير الشرعيين كآلية لاحتواء ظاهرة الهجرة غير الشرعية**

إن المهاجر حتى لو كان غير شرعي، فإنه يمكن الاستفادة منه سواء بالنسبة للدولة التي غادر منها وخاصة بالنسبة للدولة التي غادر إليها، وعلى هذا الأساس يرى البعض أنه لابد من العفو عن المهاجرين غير الشرعيين، وعليه يمكننا التطرق إلى هذا الرأي وذلك من خلال تناول الشواهد التاريخية على العفو عن المهاجرين غير الشرعيين من جهة، وكذا مبررات هذا العفو في الوقت الماضي والحاضر، وذلك من خلال تقسيم هذا المحور إلى النقطتين المواليتين:

**أولا: الشواهد التاريخية على تطبيق سياسة العفو عن المهاجرين غير الشرعيين**

تفيد الشواهد التاريخية أن أوروبا[25] لم تشجع الهجرة غير الشرعية بشكل رسمي ومباشر، لكنها قامت في مقابل ذلك بالتغاضي عن فرض الرقابة على دخول المهاجرين غير الشرعيين، ولم تكن تضايق حتى مستخدميهم الذين لم تفرض عليهم الرقابة أو توقع عليهم العقاب في حالة استخدامهم لهؤلاء المهاجرين[26].

ذلك أن الدول الأوروبية بصفة عامة كانت إلى وقت قريب بحاجة إلى استقطاب اليد العاملة من أجل إعمار أراضيها، وقد استعملت في ذلك كل الطرق المشروعة وغير المشروعة، من تحفيز وترغيب وتقديم للتسهيلات للهجرة إلى التهجير القصري والرق ...إلخ[27].

ففي فرنسا على سبيل المثال تم اتباع سياسة تهدف إلى تلبية الحاجات الاقتصادية مع العمل على الاهتمام بالأبعاد الأنسانية، وتاريخ الهجرة الفرنسية مرتبط مباشرة بالتاريخ الفرنسي نفسه، وهذا راجع إلى الملايين من الشعوب والأعراق التي انصهرت في الجغرافيا الفرنسية عبر العصور المختلفة، والجذور الأولى في بناء أول سياسة للهجرة تعود إلى الإعلأن عن حقوق الأنسان عام 1789 الذي انبثق عن قيام الثورة الفرنسية، ثم قانون الهجرة لسنة 1889 الذي يعتبر أول خطوة عملية في فرنسا بخصوص تشجيع الهجرة وإدماج المهاجرين غير الشرعيين، تمثلت في تجنيس أبناء المهاجرين المولودين في فرنسا، وقد اقتصرت الدول المصدرة للهجرة إلى فرنسا حينها على الدول المجاورة والناطقة باللغة الفرنسية فقط، كما أن فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى التي أثرت على قوة الاقتصاد الفرنسي قد أنشأت منظمتين لجلب اليد العاملة المهاجرة بهدف إدماجها في الاقتصاد الفرنسي والاستفادة منها في إعادة بنائه، حيث لعبت هاتين المنظمتين دورا هاما فيما يتعلق بالضغط على الحكومة الفرنسية بهدف ترقية سياسات الهجرة بما يخدم مصالحها في زيادة أعداد المهاجرين[28].

كما قامت الدول الأوروبية في نهاية القرن 18 بالمبادرة إلى فتح الحدود نتيجة النمو الديموغرافي المتزايد في بعض الدول والمنخفض في البعض الآخر من الدول، فشاعت على أساس ذلك هجرة الفئات غير المرغوب فيها إلى المستعمرات واستمرت بل وتزايدت الحاجة إلى تشجيع المهاجرين عقب نهاية الحرب العالمية الثانية وما خلفته من دمار في أوروبا[29].

إضافة إلى الدول الأوروبية فإن الولايات المتحدة أيضا كانت تعتمد سياسة العفو عن المهاجرين غير الشرعيين، بل كانت تسعى إلى التحفيز على الهجرة، وذلك من خلال عديد الأساليب التي انتهجتها والتي من بينها على سبيل المثال لا الحصر إطلاق برنامج بيراسيو « *BRACERO PROGRAMME*» بين عامي 1942 و1964 الذي استقطب عمالا كثر من المكسيك ، وذلك بعد أن تم تحفيزهم على الهجرة، لأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت بحاجة إلى اليد العاملة خاصة في المجال الفلاحي.

**ثانيا: المبررات الحالية لتطبيق سياسة العفو عن المهاجرين غير الشرعيين كآلية للاحتواء ظاهرة الهجرة غير الشرعية**

إن أهم المبررات التي يمكن أن نسوقها في مجال العفو عن المهاجرين غير الشرعيين، أن هؤلاء لم يسببوا إلى وقت غير بعيد أي أضرار للدول التي هاجروا إليها، بل تمكنت هاته الأخيرة من الاستفادة منهم استفادة كبيرة.

وفي هذا الإطار ترى المنظمة الدولية للهجرة أنه لابد من تصحيح المفاهيم الخاطئة تجاه الهجرة، من خلال معلومات واقعية عن الاتجاهات الحالية ذات الصلة بالديمغرافيا وغيرها، ولابد من التركيز على المساهمة الإيجابية للاستفادة من الهاجرين عبر التاريخّ، وعلى هذا الأساس دعت المنظمة الدول إلى تنظيم مراكز طويلة الأمد للمهاجرين غير الشرعيين في وضع جيد للقانون للتمكن من دمجهم للمساهمة في القاعدة الضريبية[30] خاصة بعد أن ثبت بأن الدول التي تمت الهجرة إليها لاسيما أوروبا وأمريكا قد استفادت كثيرا من المهاجرين –بما فيهم المهاجرين غير الشرعيين- الذين أصبحوا يشغلون الكثير من المناصب ذات المكانة الحساسة في البلدان المهاجر إليها، وهي مناصب حساسة في الكثير من الأحيان ساهمة من خلالها في العديد من الابتكارات والأبحاث العلمية[31].

* وعلى هذا الأساس يمكننا أن نلاحظ أن العفو عن المهاجرين غير الشرعيين كآلية للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية؛ قد ثبت تاريخيا نجاحها في احتواء هذه الظاهرة، وذلك بالنسبة للدول التي تقل فيها نسبة النمو السكاني وتلك التي تحتاج إلى اليد العاملة، لذلك تتجه هذه الدول إلى تبني سياسة العفو عن المهاجرين غير الشرعيين بغض النظر عن الطريقة التي هاجروا بها وذلك تمهيدا لإدماجهم ضمن مجتمعاتهم الجديد ة التي هاجروا إليها.

والواقع أنه يمكن تبني هاته الاستراتيجية في العديد من الدول، ليس لأنها بحاجة إلى يد عاملة فحسب، ولكن طالما ليس لديها مانع من استقبال الأجانب على أراضيها بغض النظر عن طريقة هجرتهم وبالتالي يمكنها دمجهم ضمن المجتمعات التي هاجروا إليها وذلك بعد العفو عنهم.

**المحور الرابع: عقاب المهاجرين غير الشرعيين كآلية لاحتواء ظاهرة الهجرة غير الشرعية**

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية، أصبحت لدى الكثير من الدول تعد عملا يمكنه أن يشكل تهديدا حقيقيا للدول خاصة التي تتجه إليها الهجرة، وعلى ذلك لابد من إيجاد حلول للقضاء على هذه المخاطر،وهو ما استوجب حسبهم ضرورة عقاب مرتكبي هذا الفعل وهم المهاجرين غير

الشرعيين، وعلى هذا الأساس، سنتطرق ضمن هذا المحور، مبررات قمع الهجرة غير الشرعية، وآليات هذا القمع، وذلك من خلال تقسيمه إلى النقطتين المواليتين:

**أولا: مبررات قمع الهجرة غير الشرعية**

إن أكبر المبررات التي يمكن أن يسوقها المنادون بقمع الهجرة غير الشرعية، تكمن في المخاطر الكبيرة لهذه الأخيرة، وهي المخاطر التي يمكننا التطرق إلى أهمها ضمن الآتي:

**1- المخاطر الأمنية**[32]

تشير الكثير من الدراسات إلى أن الأمن الوطني والسياسي أصبح في خطر، وذلك نتيجة زرع عملاء العناصر الإجرامية وسط المهاجرين غير الشرعيين، مما يؤدي إلى ظهور الخلايا الإرهابية التي تعمل على إثارة النزاعات في الدول المهاجر إليها، وما يزيد من خطورة هذا الوضع أن الهجرة غير الشرعية يمكنها أن تساعد على إدخال الأسلحة والمتفجرات التي يمكنها أن تساهم في زعزعة أمن البلاد[33].

كما أن ارتباط الهجرة غير الشرعية ببعض الظواهر الأمنية على غرار: الجريمة المنظمة- الإرهاب عبر الحدود- تهريب المهاجرين- تجارة المخدرات- ...إلخ، جعل منها خطرا أمنيا يهدد استقرار الدول، وذلك لكونه يجعل من الهجرة غير الشرعية مناخا جيدا تنشط فيه شبكات الجريمة وتهريب المهاجرين والمخدرات[34]، وتبرز هذه الفكرة أكثر خاصة بعد أن تم ضبط شبكات ب-بها عدد من المهاجرين غير الشرعيين- متخصصة في احتراف التزوير واستعماله، والمتاجرة في المخدرات وامتهان الدعارة وتسلل الأجانب قصد التجسس ...إلخ[35].

إضافة إلى أن الهجرة غير الشرعية يمكنها أن تؤدي إلى ظهور الأفكار المتطرفة، وبذلك يتم استغلال بعض أصحاب الفكر المتطرف ممن ينتمون إلى دول معادية لزعزعة أمن واستقرار الدولة التي هاجروا إليها.

وتزداد خطورة ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الجانب الأمني بالنظر لصعوبة الاستدلال على مرتكبي الجرائم عندما يكونوا من المهاجرين غير الشرعيين لأنهم لا يملكون وثائق رسمية، وبذلك تصعب ملاحقتهم وعقابهم، وهو ما يمكن أن يساهم في تفشي الظواهر الإجرامية وعدم قدرة الأجهزة الأمنية على التحكم فيها على الوجه المطلوب[36].

**2- المخاطر الاقتصادية والتنموية**[37]

لقد أثبت الواقع أن الهجرة في العديد من الأحيان قد تسببت لدى الدول المستقبلة العديد من المشاكل على المستويين الاقتصادي والديمغرافي، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر أن عدد المهاجرين في دولة هولندا كان يفوق عدد سكان هذه الدولة[38]، فوجود عدد كبير من المهاجرين، لاسيما المهاجرين غير الشرعيين سوف يؤدي إلى الإخلال بسوق العمل، لأنه يؤدي إلى خلق سوق موازية للعمل وعدم التوازن بين العرض والطلب نتيجة لكثرة العمالة المتدنية ، ما يؤدي إلى تزيد نسبة البطالة بين العمالة الهامشية وبالتالي تزايد الجرائم في المجتمع ومنها جرائم تبييض الأموال[39].

وفي الآونة الأخيرة فإنه بحكم وجود بطالة في الاتحاد الأوروبي يبلغ معدلها حوالي: 08.5% فإن مسألة الهجرة غير الشرعية قد تسببت في الكثير من المخاوف لدى دول الاتحاد، لأنها –حسبهم- سوف تتسبب في زيادة نقص العمالة التي قدرت بعشرين مليون شخص لعام 2030، عدا عن تزايد نسبة جرائم الشباب التي تتمثل عادة في السطو والنهب والسرقة وتخريب الممتلكات العامة[40] لاسيما تلك التي يقوم بها الشباب المهاجرين بسبب عدم تأقلمهم مع المجتمعات التي هاجروا إليها، وعدم تمكنهم من عيش ظروف اقتصادية ملائمة.

وعموما قد أثبت الواقع أن الهجرات غير الشرعية لها العديد من المخاطر على المجالين الاقتصادي والتنموي، وهي المخاطر التي يمكن تلخيصها في:

- الاضطراب في ميدان التمنية الاقتصادية، وذلك بسبب عدم القدرة على التحكم في برامج التموين بالمواد الضرورية التي تلحق للمناطق التي يكثر بها المهاجرين غير الشرعيين.

- ارتفاع البطالة بين أوساط السكان الأصليين للدولة التي بها أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين نتيجة تقديم خدمات من قبل هذه الفئة بمقابل زهيد.

- تدهور القيمة النقدية الوطنية وتأثيرها السلبي على الاقتصاد الوطني[41].

**3–المخاطر الاجتماعية**

بالإضافة إلى المخاطر السابقة، فإن الهجرة الغير شرعية ترتب العديد من المخاطر الاجتماعية، والتي منها: ظهور الأحياء العشوائية- دخول عادات غريبة على المجتمع- وجود أشخاص ممن لا يحملون وثائق الهوية- ترسيخ القيم الدونية للعمل- ...إلخ.

إضافة إلى أن الهجرة الغير شرعية يمكنها أن تكون سببا لأنتشار الأوبئة والأمراض في المجتمعات المستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين، وذلك بالنظر لكون هؤلاء المهاجرين يمكن أن يكونوا في الأصل يحملون تلك الأوبئة والأمراض، أو لأنهم لا يملكون الأموال اللازمة لشراء الأدوية واللقاحات[42].

إضافة إلى إمكانية تهديد التماسك والبناء الاجتماعي نتيجة انتشار الأفكار و/أو لمظاهر الغريبة وغياب الشعور بالأنتماء، ما يشكل خطرا على الهوية الوطنية، عدا عن إمكانية تأجيج مشاعر الأنفصال نتيجة امتداد الإثنيات ما وراء حدود الدولة مع إمكانية انتشار عدوى التذمر والتمرد إلى الدول المهاجر إليها[43].

**ثانيا: آليات قمع الهجرة غير الشرعية**

بالنظر للمخاطر السابقة، لاسيما في ظل عدم التمكن من رصد أرقام حقيقية لإحصاء المهاجرين غير الشرعيين، وبالتالي عدم التمكن من مراقبتهم مراقبة دقيقية (عند دخولهم ومرورهم وخروجهم من وإلى البلدان المهاجر إليها) الأمر الذي يفرض نوع جديد من التحديات الأمنية[44] فإن المجتمع الدولي اتجه إلى إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية التي تواجه الهجرة التي تتم خارج الأطر القانونية أو بالمخالفة لها، واعتبرها فعلا غير مشروع، ثم اتجهت التشريعات الوطنية إلى تجريم فعل الهجرة غير الشرعية ومنها الجزائر التي ارتفعت نسبة الهجرة إليها، فقد تمكنت من إيقاف حوالي 6000 مهاجر سري بين سنوات 2002 و2006 مقابل إيقاف 150 مهاجر سري فقط بين سنوات 1990 و2002[45].

وهكذا اتجهت الجزائر إلى النص على تجريم فعل الهجرة غير الشرعية وذلك من خلال جملة من الأحكام القانونية لاسيما المواد 36- 44- 46 من القانون رقم: 11/08 المؤرخ في: 25 يونيو 2008 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الإقليم الجزائري وإقامتهم به وتنقلهم فيه، وهي المواد التي تمنع دخول الأجانب إلى التراب الوطني بطريقة غير شرعية أو إقامتهم فيه بطريقة تخالف الأحكام القانونية السارية المفعول، إضافة إلى صدور القانون رقم: 01/09 المعدل والمتمم للأمر رقم: 156/66 المتعلق بقانون العقوبات المعدل والمتمم.

كما اتبعت الجزائر سياسة أخرى في هذا المجال وهي سياسة ترحيل المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين، دون اتخاذ عقوبات جزائية بحقهم، وذلك ربما يرجع إلى علمها بالظروف المعيشية التي هاجروا هروبا منها، أو بالنظر لكونها اعتبرهم لاجئين لابد من إعادتهم لبلدانهم فور تحسن الأوضاع به.

**خاتمة:**

في ختام هذه الدراسة نشير أنه بعد أن كانت الحركة أو التنقل عبر الحدود بين الدول أمرا مباحا، وحقا ممنوحا للجميع، أصبح هذا الحق مضبوطا بجملة من النصوص القانونية التي تجعل من كل من يخالفها مهاجرا غير شرعي، وبصدد تنقل غير قانوني، وهكذا طُرحت مسألة التعامل مع هذه الظاهرة غير المشروعة قصد التصدي لها، ومن خلالها التعامل مع من يقومون بأفعال التنقل غير المشروع من المهاجرين غير الشرعيين، وفي هذا الصدد نسجل النقاط الموالية:

- حماية المهاجرين غير الشرعيين وإن كانت استراتيجية ناجعة، إلا أنه لا يمكن تعميمها، لذلك لابد دائما من العودة إلى المعايير التي تحكمها، حيث أنه لا يتم اللجوء إليها إلا في حالة الهجرات الجماعية والكثيرة العدد من مجموع مواطنين فارين من الموت والاضطهاد بسبب تردي أو تفاقم سوء الأوضاع الأمنية سواء كان هذا الأمن عسكريا أو غير عسكري، طالما لا تتوافر لديهم ظروف الحياة المناسبة في بلدانهم الأصلية، وعليه تبقى هذه الآلية كاستثناء في معاملة المهاجرين غير الشرعيين الذين تضفي عليهم نتيجة هذا الاستثناء صفة لاجئ.

- العفو عن المهاجرين غير الشرعيين، وغض الطرف عن كيفيات هجرتهم، تمهيدا لإدماجهم في المجتمعات التي هاجروا إليها، كان استراتيجية ناجعة في التعاطي مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وقد اثبت الواقع التاريخي ذلك، إلّا أن هذه الظاهرة، وبناء على مواقف الدول التي كانت تعفو عن المهاجرين غير الشرعيين بل وتشجعهم على الهجرة غير الشرعية قد تغيرت، وذلك بعد أن قلت حاجتها لهؤلاء المهاجرين، نظرا لزيادة النمو الديمغرافي بها، وكفاية اليد العاملة من سكانها، وعليه تبقى هذه الآلية بالرغم من عدم تعارضها مع الأمن المحلي لدى الكثير من المجتمعات المعاصرة واقعا تاريخيا لا يجد له تطبيقا على الواقع العالمي في الوقت الحاضر.

- عقاب المهاجرين غير الشرعيين، وإعادتهم إلى أوطانهم رغما عنهم، وذلك في إطار سياسة تجنب المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الدولة التي تستقبل هؤلاء المهاجرين، وهذا بغض النظر عن الظروف التي هاجر منها هؤلاء طالما أصبحوا يشكلون خطرا على الدولة التي حلوا بها، وتبقى هذه الآلية أو السياسة بالرغم من ظهورها مؤخرا الآلية الأكثر إتباعا من طرف معظم الدول تجاه المهاجرين غير الشرعيين، وذلك بعد المخاوف التي أصبحت تنتاب الدول من هؤلاء المهاجرين.

وعليه نختم هذه الدراسة بالقول بأن ظاهرة الهجرة الغير شرعية وكيفيات احتوائها من خلال التعامل مع المهاجرين الذي اصطلح عليهم تسمية المهاجرين غير الشرعيين، تخضع كغيرها من

الأفعال والممارسات إلى مواقف الدول الغربية، فعندما كانت هذه الدول بحاجة إلى مواجهة النازية والفاشية اعتبرت المهاجرين غير الشرعيين بمثابة لاجئين لابد من حمايتهم، وعندما كانت بحاجة إلى الإعمار واليد العاملة اعتبرت المهاجرين أشخاص يمكن بل لابد من العفو عنهم وإدماجهم، وعندما اكتفت من اليد العاملة وارتفعت نسبة النمو الديمغرافي بها، وصار سكان بلدان الجنوب يحتاجون إلي أن يهاجروا إليها وهي ليست في حاجة لهم، اعتبرت أن الهجرة عندما لا تكون وفقا لما تنص عليه القوانين تعد عملا غير مشروع لابد من العقاب عليه.

## الهوامش والمراجع:

[1] كريمة الطاهر أمشيري، "إضاءات حول مفهوم الهجرة غير النظامية"، مجلة الهجرة غير النظامية، مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، تونس، العدد 04، ديسمبر 2018، ص09.

[2] عبد الحليم بن مشري، "ماهية الهجرة غير الشرعية"، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد07، نوفمبر 2011، ص98. أنظر أيضا:

شاكر ظريف، "معضلة الهجرة السرية في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى وارتداداتها الإقليمية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة حمة لخضر الوادي، العدد 13، جوان 2016، ص14.

[3] عبد المالك صايش، "مكافحة تهريب المهاجرين السريين"، أطروحة دكتوراه علوم في القانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014، ص54.

[4] كريمة الطاهر أمشيري، المرجع السابق، ص09.

[5] برز مصطلح الهجرة غير الشرعية غي سياق تغير السياسات الأوروبية ومواقفها تجاه استقبال الوافدين إليها وقرارها الجماعي بغلق أبواب الهجرة النظامية في وجه العمالة غير الماهرة، وبذلك صارت الهجرة إلى هذه الدول خرقا للإجراءات الأمنية المشددة على الحدود، ومخالفة للقواعد الناظمة للهجرة، وبذلك كانت هجرة غير شرعية. راجع:

عائشة التايب، "الفتاة العربية والهجرة إلى الجنات الموعودة محاولة في الفهم"، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، العدد 21، السنة 2017، ص09.

[6] عبد الحليم بن مشري، المرجع السابق، ص98.

[7] عثمان حسين محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، الهرجة غير المشروعة والجريمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2008، ص17.

[8] مجموعة مؤلفين، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط «المخاطر وإستراتيجية المواجهة»، ابن النديم، الجزائر، ط01، 2014، ص 23.

[9] كريمة الطاهر أمشيري، المرجع السابق، ص09.

[10] عبد الحليم بن مشري، المرجع السابق، ص97.

[11] عبد المالك صايش، المرجع السابق، ص54.

[12] عبد الحليم بن مشري، المرجع السابق، ص100.

[13] عبد الحليم بن مشري، المرجع سابق، ص98.

[14] حسينة شرون، "الهجرة غير الشرعية بين الإباحة والتجريم"، مجلة الاجتهاد القضائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 08، نوفمبر 2012،ص23.

[15] تقرير المنظمة الدولية للهجرة المتعلق بالحوار الرفيع المستوى الثاني في 2013 وموقف المنظمة منه، بشأن الهجرة الدولية والتنمية (*HLD*)، 2013، ص01.

[16] حسينة شرون، مرجع سابق، ص23.

[17] مرابط زهرة، "الحماية الدولية للاجئين في النزاعات المسلحة"، مذكرة ماجستير في القانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011، ص23- 24

[18] نجيب سويدعدي، "إدارة سياسة الهجرة وعلاقتها بصناعة القرار المحلي دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة الأمريكية، كندا وفرنسا"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011 2012، ص20.

[19] شاكر ظريف، المرجع السابق، ص ص12- 17.

[20] سعيد اللاوندي، الهجرة غير الشرعية، نهضة مصر، الإسكندرية، مصر، ط 01، 2007، ص06.

[21] تقرير المنظمة الدولية للهجرة حول الهجرة في المنطقة العربية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، المنظمة الدولية للهجرة 2018، ص34.

[22] مرابط زهرة، المرجع السابق، ص22- 23.

[23] تقرير المنظمة الدولية للهجرة المتعلقة بالحوار الرفيع المستوى في 2013 وموقف المنظمة منه.

[24] قامت بعض جمعيات المهاجرين في أوروبا بالتقدم بعدة استفسارات إلى المعنيين بقضايا الهجرة والمهاجرين في الدول الاوروبية، وطالبت بالتساهل مع المهاجرين غير الشرعيين، لأنهم ضحايا ظروف صعبة في بلادهم، او ضحايا طموحات وأحلام خيالية لا أذساس لها من الصحة. راجع : سعيد اللاوندي، المرجع السابق، ص14.

[25] لابد ان نوضح بأن الهجرة غير الشرعية لا تكون فقط نحو الدول الأوروبية أو الأمريكية، بل أن المهاجر غير الشرعي دائما ما يسعى إلى الهجرة نحو بلد يرى فيه فرصوظروف معيشة أفضل من التي يجدها في موطن إقامته أو بلده، ومن أمثلة ذلك أن أن حجم المهاجرين الوافيدن إلى مدينة أوباري الليبية قد بلغ أكثر من ببع سكان هذه المدينة. راجع:

رفيق محمد الدياسطي، الهجرة الخارجية الوافدة وأثرها على سكان مدينة أوباري "دراسة في جغرافية السكان- ليبيا"، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، 2007، ص38.

[26] عبد المالك صايش، المرجع السابق، ص38.

[27] عبد الحليم مشري، المرجع السابق، ص963.

[28] نجيب سويدعدي، المرجع السابق، ص77- 78.

[29] عبد المالك صايش، المرجع السابق، ص34- 38 بتصرف.

[30] تقرير المنظمة الدولية للهجرة المتعلق بالحوار الرفيع المستوى الثاني في 2013.

[31] لقد ساهم المهاجرون في العديد من الابتكارات والاكتشافات العلمية بالدول التي هاجروا إليها، وشغلوا العديد من المناصب الهامة والحساسة في تلك الدول، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر: عالم الفضاء فاروق الباز الذي كان له فضل التخطيط والتفكير في إرسال أول مركبة مأهولة إلى القمر بعد وضعه الخريطة الجيولوجية للقمر، وعالم الكيمياء أحمد زويل الحائز على جائزة نوبل وأكبر وأعراق وسام امريكي وهو جائزة بنيامين فرانكلين باكتشافه الذي أذهل العالم وأحدث انقلابا مدويا في كل الأوساط العلمية، وعبد القادر حلمي أحد أهم علماء الصواريخ في العالم، وعالم الفيزياء رمال رمال الذي كاد أن يصل إلى جائزة نوبل في الفيزياء،

وغيرهم كثير، وهو ما يعني أن المهاجر بصفة عامة وكذلك المهاجر الشرعي يمكن الاستفادة منهم بالدولة التي هاجروا إليها وذلك بعد دمجها لهم ضمن مجتمعها. راجع:

عزت السيد احمد، نزيف العقل العربي «رؤية في هجرة الكفاءات العربية»، العالم العربي للنشر، عمان، الأردن، ط01، 2016، ص62.

[32] إن الأمن لا ينصرف إلى مفهومه التقليدي الذي يتعلق بالتعدي على حدود الدولة واستخدام الأسلحة والمعدات العسكرية، بل أن المفهوم المعاصر للأمن ينصرف إطلى أبعد من ذلك، إذ ينصرف إلى كل ما يتعلق بالتنمية بمختلف مجالاتها.

راجع:

*Bari buzan, ole waever and jeap de wilde, security:anew frame work for analysis, united ststes of amirica, lynne reiner publisher, 1998, p 02- 03.*

[33] عثمان الحسين الحسين محمد نور- ياسير عوض الكريم المبارك، مرجع سابق، ص81.

[34] رضا شوادرة، "التبعات الإستراتيجية للهجرة غير الشرعية الآتية من الساحل والصحراء الإفريقية على الأمن المجتمعي الجزائري"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، العدد 02، ديسمبر 2018، ص54.

[35] مجموعة مؤلفين، المرجع السابق، ص41.

[36] عثمان الحسين الحسين محمد نور، ياسير عوض الكريم المبارك، المرجع السابق، ص81.

[37] إن مخاطر الهجرة غير الشرعية على مجالي الاقتصاد والتنمية، أدى إلى ترسيخ فكرة أن إعادة التفكير في التنمية الاقتصادية لا يمكن أن يحدث دون تفكير في ظاهرة الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالتنمية، وذلك باعتبار أن الهجرة بصفة عامة –ومنها الهجرة غير الشرعية- والتنمية الاقتصادية مرتبطان لا يمكن الفصل بينهما، راجع:

*Raport of the world commission on international migration, Switzerland by SRO- kundig, 2005, p36.*

[38] عبد المالك صايش، المرجع السابق، ص41.

[39] عثمان الحسين محمد نور- ياسر عوض الكريم المبارك، المرجع السابق، ص82.

[40] المرجع نفسهّ، ص71.

[41] مجموعة مؤلفين، المرجع السابق، ص41.

[42] المرجع نفسه، ص83

[43] رضا شوادرة، المرجع السابق، ص57- 58.

[44] المرجع نفسه، ص85.

[45] شاكر ظريف، المرجع السابق، ص18.